

باب حد المسكر

كلُّ مسكرٍ خمرٌ*، يحرمُ شربُ قليله وكثيره، نقل ذلك الجماعةً مطلقاً، ولو لعطشٍ، بخلافِ الماءِ النجسِ، إلاّ لدفعِ لقمةٍ عُصَّ بها*، ولم يجد غيره وخاف تلفاً، ويُقدّم بولاً، ويُقدّم عليهما ماءً نجساً. وأباح إبراهيمُ الحربيّ من نقيعِ التمرِ، إذا طبخ ما دون السكر^(١). قال الخلال: فُتياهُ على قولِ أبي حنيفة.

النصح

الحاشية * قوله: (كلُّ مسكرٍ خمرٌ).

دخل في كلام المصنف الحشيشة؛ لأنه صرّح في باب إزالة النجاسة^(٢) أنها تُسكرُ، (والحشيشة المسكرة، قيل: طاهرة... إلى آخره. قال في «مختصر الفتاوى المصرية»: والحشيشة المسكرة حرامٌ، وإنما توقّف بعضُ الفقهاء في الحد؛ لأنه ظن أنها تُغطي العقل، كالبنج، والصحيح أنها تُسكرُ، وإنما كانت نجسةً بخلافِ البنج، وجوزة الطيب؛ لأنها تُسكرُ بالاستحالة، كالخمرِ يسكرُ بالاستحالة أيضاً، والبنج يُغيّب العقل ويسكرُ بغير الاستحالة، كجوزة الطيب. ومن ظن أن الحشيشة لا تُسكرُ، إنما تغيب العقل بلا لذة، فلم يعرف حقيقة أمرها، فإنه لولا ما فيها من اللذة لم يتناولها، بخلافِ البنج وغيره.

والشارع اكتفى في المحرّمات التي لا تشتهيها النفوسُ بالزاجرِ الشرعيّ، فجعل العقوبةَ التعزيرَ، وأما ما تشتهيها النفوسُ، فجعل مع الزاجرِ الشرعيّ زاجراً طبيعياً، وهو الحدُّ، والحشيشة من هذا الباب.

* قوله: (بخلافِ الماءِ النجسِ، إلاّ لدفعِ لقمةٍ عُصَّ بها).

أي: يُقدّم الماءِ النجسِ في دفعِ القُصّةِ على الخمرِ والبولِ.

(١) في (ط): «المسكر».

(٢) ٣٢٧/١.

فإذا شربه مسلمٌ مكلفٌ عالماً أن كثيره يسكرُ، ويصدقُ* مختاراً لحله، الفروع لمكره*^(١)، وعنه: لا، اختاره أبو بكر، ذكرهما في «التعليق»، قال: كما لا يباح لمضطرّاً، ففي حده روايتان*، قاله في «الواضح»^(٢). والصبرُ أفضلُ. نص عليه، وكذا كلُّ ما جاز فعله للمكره، ذكره القاضي وغيره. قال شيخنا: يرخص أكثر العلماء فيما يكره عليه^(٣) من المحرّمات* لحقّ الله عز وجل، كأكل الميتة، وشرب الخمر، وهو ظاهرُ مذهب الإمام أحمد رحمه الله.

مسألة - ١: قوله: (فإذا شربه مسلمٌ مكلفٌ، عالماً أن كثيره يسكرُ، ويصدقُ^(٣) التصحيح مختاراً لحله، كمكره، وعنه: لا، اختاره أبو بكر.. ففي حده روايتان، قاله في^(٤) «الواضح»). انتهى. يعني: إذا قلنا: لا يحلُّ لمكره، وشربه مكرهاً، ففي حده روايتان في «الواضح».

الحاشية

* قوله: (ويصدقُ).

أي: يصدقُ، أنه لم يعلم أن كثيره يسكرُ.

* قوله: (لحله لمكره).

أي: شرطنا الاختيار؛ لكونه يحلُّ لمكره، وعنه: لا يحلُّ لمكره؛ لقوله: (وعنه: لا).

* قوله: (وفي حده روايتان)

أي: حدٌ من شربه مكرهاً، والظاهر: أنهما مَبْنِيَانِ على حده له، وعديه.

* قوله: (فيما يكره من المحرّمات).

أي: يكره الإنسان عليه.

(١) في (ط): «كمكره».

(٢) ليست في (ر).

(٣) ليست في النسخ الخطية، والمثبت من (ط).

(٤) ليست في (ط).

الفروع ويثبت بإقرار مرة - كحدِّ القذف، وعنه: مرتين، نصره القاضي وأصحابه، وجعل أبو الخطاب بقية الحدودِ بمرتين. وفي «عيون المسائل» في حدِّ الخمرِ بمرتين: وإن سلّمنا؛ فلأنه لا يتضمن إتلافاً، بخلاف حدِّ السرقة، ولم يفرّقوا بين حدِّ القذف وغيره، إلا بأنه حقُّ آدميٍّ، كالقود، فدلَّ ١٨٢/٢ على رواية فيه، وهذا متجه - أو بعدلين^(١). وقيل: يعتبر قولهما: عالماً / تحريمه مختاراً، كدعواه إكراهاً، أو جهله بسكروه.

التصحیح قلت: الصواب عدمُ الحدِّ، والذي يظهر أن المصنّف لم يُرد في هذه المسألة إطلاقَ الخلاف؛ للاختلاف في الترجيح، وإنما أرادَ حكايته في الجملة، وقد قطع في «المغني»^{(٢)(٣)} و«الشرح»^(٤)، وغيرهما: أن المكروه لا يحدُّ، وصحّحه في «النظم»، وغيره، وقدمه الزركشي وغيره. وظاهرُ كلامهم: سواء قلنا: يحلُّ للمكروه، أم لا، والله أعلم.

والرواية الثانية: يحدُّ المكروه، اختاره أبو بكر، وأطلقَ الخلافَ في وجوب الحدِّ وعدمه في «المحرر»، و«الراعيين»، و«الحاوي الصغير»، وغيرهم.

تنبيهات:

أحدها: ظاهرُ كلام المصنّف: أن محلَّ الخلافِ في حدِّه إذا قلنا: إنها لا تحلُّ له إذا أكره عليها، والمجدُّ وابنُ حمدان، وصاحبُ «الحاوي» والناظم والزركشي، وغيرهم، حكوا أن الخلافَ في حدِّه، ولم يفضّلوا، وكذا الشيخُ والشارحُ، وغيرهما قطعوا بعدم الحدِّ ولم يفرّقوا.

الحاشية

(١) في (ط): «أو عدلين».

(٢) ٤٩٩/١٢.

(٣) ليست في (ط).

(٤) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٢٥/٢٦.

ويعزّز من جهلٍ تحريمه* لقرب عهدٍ بإسلام، ذكره في «البلغة»^(١) الفروع كالحّد، وفي «الفصول» و«البلغة»: مختاراً، ولا يسأل عمّا وراءه، وفي «عيون المسائل»: يثبتُ بعدلين يشهدان أنه شرب مسكراً، ولا يستفسرهما الحاكمُ عمّا شرب، لأن كلَّ مسكرٍ يوجبُ الحّد، فدلّ أنه إن لم يره الحاكمُ موجباً، استفسرهما.

فعلى الحرّ الحّد* ثمانون جلدةً، وجوّزها شيخنا للمصلحة، وأنه الروايةُ الثانيةُ، وعنه: أربعون، اختاره أبو بكر، والشيخ وغيرهما، وضرب عليّ النجاشي بشره في رمضان ثمانين، ثم حبسه، ثم عشرين من الغد^(٢). نقل صالح: أذهب إليه، ونقل حنبل: يغلظ^(٣) عليه، كمن قتل في الحرم. واختار أبو بكر: يعزّز بعشرة فأقل. وفي «المغني»^(٤): عزّره بعشرين لفطره.

(١) الثاني: قوله: (ويعزّز من جهلٍ تحريمه لقرب عهدٍ بإسلام، ذكره في التصحيح «البلغة») انتهى.

صوابه: ولا يعزّز بزيادة «لا»، وهو في «البلغة» كذلك، والمعنى يساعده.

تنبيه: وجوب الحّد بالرائحة، ذكره المصنّف في آخر باب حدّ الزنى، عند نظيرتها، وهي ما إذا الحاشية حملت امرأةً ليس لها زوج، ولا سيّد، فلتنظر هناك^(٤).

* قوله: (ويعزّز من جهلٍ تحريمه).

صوابه: ولا يعزّز، وكذا هو في «البلغة».

* قوله: (فعلى الحرّ الحّد)

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٢١/٨.

(٢) (٢٤٢) ليست في (ط).

(٣) ٥٢٦/١٢.

(٤) ص ٦٩.

الفروع

والرقيقُ نصفُه، وعنه: يحدُّ ذمِّي لا حربِي، وقيل: إن سكرَ، والمذهبُ: لا. قال في «البلغة»: ولو رضيَ بحكمنا؛ لأنه لم يلتزم بالانقيادِ في مخالفةِ دينه.

ويحدُّ من احتقَنَ بها، في المنصوص، كما لو استعظ، أو عجنَ دقيقاً فأكله. وفي «المغني»^(١): ولم يخبز، ونقل حنبل: أو تمضمض، حدٌّ. وذكره في «الرعاية» قولاً، ثم قال: وهو بعيدٌ. وفي «المستوعب»: إن وصلَ جوفه، حدٌّ.

ويحرّمُ العصيرُ إذا غلَى، نقله الجماعةُ، وعنه: إذا غلَى، أكرهه، و^(٢) إن لم يُسكر*^(٣) فإذا أسكرَ، فحرامٌ، وعنه: الوقتُ فيما نشأ^(٣)، والمنصوص: يحرم ما تمَّ له ثلاثة أيام، زاد بعضهم: بلياليها. وإذا طُبِّخ قبل التحريم، حلَّ إن ذهبَ ثلثاه وبقي ثلثه، نقله الجماعة. وفي «المغني»^(٤): أو لم يُسكر. وله

التصحيح (٣) والثالث: قوله: (ويحرّمُ العصيرُ إذا غلَى، نقله الجماعةُ، وعنه: إذا غلَى

أكرهه وإن لم يُسكر) انتهى.

صوابه: إن لم يسكر. بإسقاط الواو.

الحاشية هذا جوابُ (إذا) في أول الباب، في قوله: (فإذا شرّبه مسلمٌ).

* قوله: (وعنه: إذا غلَى أكرهه، وإن لم يُسكر).

كذا في النسخ، وصرأه: إن لم يُسكر، بحذف الواو.

(١) ٤٩٨/١٢ .

(٢) ليست في (ط) .

(٣) أي: غلَى . «المصباح»: (نش) .

(٤) ٥١٤/١٢ .

وضع تمرٍ ونحوه في ماء لتخليته ما لم يشتدَّ، أو تتمَّ ثلاثٌ، نص عليه .
 الفروع ونقل ابن الحكم: إذا نقع زيباً، أو تمرَ هندي*، أو عناباً ونحوه؛ (☆)
 لدواءٍ غدوةً ويشربه عشيةً، أو عشيةً ويشربه غدوةً؟ هذا نبيذٌ أكرهه، ولكن
 يطبخه ويشربه على المكان، فهذا ليس نبيذاً .

وإن غلى العنب، وهو عنبٌ، فلا بأسَ به، نقله أبو داود . وبياحُ
 فقاع^(١)، نقله الجماعة*، لأنه لا يسكرُ، ويفسدُ إذا بقي، وعنه: يُكره . وفي
 «الوسيلة» رواية: يحرمُ، وجعل أحمدُ وضعَ زبيبٍ في خردلٍ، كعصيرٍ، وأنه
 إن صُبَّ فيه^(٢) خلٌّ، أكل^(٣) .

(☆) والرابع: قوله: (ونقل ابن الحكم: إذا نقع زيباً، أو تمرَ هنديّ وعناباً ونحوه) التصحيح

انتهى .

قال ابن مغلي: كذا وقع في النسخ بـ «أو»، وإنما هو بالواو . والكراهةُ لأجلِ
 الخليطين، ذكرها جماعةٌ من الأصحاب، وبوّب أبو بكر في «زاد المسافر» بابُ القولِ في
 تحريمِ الخليطين، وذكرها فيه . انتهى . ويظهرُ لي أنه لا اعتراضَ على المصنفِ، وأن

* قوله: (ونقل ابن الحكم: إذا نقع زيباً أو تمرَ هنديّ)

قال ابن مغلي: كذا وقع في النسخ، وذكر رواية ابن الحكم بـ «أو»، وإنما هي بالواو، والكراهةُ
 لأجلِ الخليطين، كذا ذكرها جماعةٌ من الأصحاب، وبوّب أبو بكر في «زاد المسافر» بابُ القولِ
 في تحريمِ الخليطين، وذكرها فيه .
 الحاشية

* قوله: (وبياحُ فقاع^(٣))، نقله الجماعةُ إلى آخره .

وحدث في بعضِ «الفتاوى» المنسوبة إلى أبي العباس، هل يجوزُ شربُ الأقسما، فأجاب: إذا

(١) الفقاع: شراب يتخذ من الشعير، سمي به لما يملوه من الزبد . «اللسان»: (فقع) .

(٢ - ٢) في الأصل: «حلُّ أكله» .

(٣) في (ق): «فقاح» .

الفروع ويكره الخليطان، كنيذ تمر وزيب، أو مذنب^(١) وحده، نقله الجماعة، وعنه: يحرم، اختاره في «التنبيه»، وعنه: لا يكره، اختاره في «الترغيب»، واختار^(٢) في «المغني»^(٣) ما لم يحتمل إسكاره. وله الانتباد في دباء، وحتتم، ونقير، ومزقت.

وفي كتاب «الهدى» رواية: يحرم، وعنه: يكره. وعليه العمل، قاله الخلال، وعنه: وغيره من الأوعية إلا سقاء يوكى، حيث بلغ الشراب، ولا يترك يتنفس، نقله جماعة، ونقل أبو داود: لا يعجبي إلا هو. ونقل جماعة: أنه كره السقاء الغليظ، والله أعلم.

التصحیح كلامه في الخليطين واضح، وتقديره: إذا نَقَعَ زيباً وعُتاباً، أو تمرَ هنديٍّ وعُتاباً ونحوه، وهذا وافٍ بالخليطين، والله أعلم.

^(٤) فهذه مسألة واحدة في هذا الباب.

الحاشية كانت من زيب فقط، فإنه يباح شربه ثلاثة أيام ما لم يشتد، باتفاق العلماء، أما إذا كان من خليطين يُفسد أحدهما الآخر، مثل الزيب في البسر^(٥)، أو بقي أكثر من الثلاث، فهذا فيه نزاع، وإن وُضِعَ / فيه ما يُحْمَضُه، كالخل ونحوه، وماء الليمون، كما يوضع في الققاع المسذب^(٦)، فهذا يجوز شربه مطلقاً، فإن حموضته تمنعه أن يشتد، فكل هذه الأشربة، إذا حُمِضت ولم تصر مسكرة، يجوز شربها.

(١) في (ط): «مذيب». والمذنب: التمر الذي بدأ فيه الإراطاب من قبل ذنبه. يقال: ذُئبت البسرة، فهي مذئبة. «المطلع» ص ٣٩٠.

(٢) في الأصل و(ط): «واختاره».

(٣) ٥١٧/١٢.

(٤ - ٤) ليست في (ط).

(٥) البسر: الغض من كل شيء «القاموس»: (بسر).

(٦) السذبة: وعاء، والسذاب: بقل. «القاموس»: (سذب).